

عرض تقرير:

أهم نتائج تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٨ بالتركيز على جمهورية مصر العربية

د. سحر عبود*

مقدمة

يولي المنتدى الاقتصادي العالمي ومقره سويسرا اهتماما واسعا بقضايا التنافسية منذ أربعين عاما، ويعرف المنتدى التنافسية على أنها "مجموعة السياسات والمؤسسات والعوامل التي تحدد إنتاجية دولة ما، وتعد الإنتاجية هي المحدد الرئيسي للنمو والدخل طويل الأجل اللذان يرتبطان بشكل مباشر برفاهية البشر". ويعتقد المنتدى أنه كلما زادت تنافسية الاقتصاد كلما زادت إنتاجيته وبالتالي قدرته على النمو الاحتوائي والمستدام أي زادت رفاهة الفرد في النهاية.

وفي هذا الإطار يقوم المنتدى بإصدار تقرير التنافسية العالمية سنويا. ويحظى هذا التقرير باهتمام واسع من صانعي السياسات ومجتمعات الأعمال والباحثين حول العالم خاصة وأنه يغطي العديد من دول واقتصادات العالم ويقوم بترتيبها وفقا لمؤشر مبني على مجموعة كبيرة من المؤشرات الفرعية المتعلقة بالتنافسية التي يمكن تجميعها في اثني عشر محورا للتنافسية. لذا فهو يعد تقريرا مرجعيا للعديد من التقارير الدولية الأخرى التي تهتم بترتيب الدول وتقييم أداءها في مجال محدد.

نلقي فيما يلي مزيدا من الضوء عن تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ والجديد في مؤشر التنافسية لهذا العام، وأهم نتائج التقرير على المستوى العالمي وأهم الرسائل التي تضمنها وأخيرا تحليل أداء جمهورية مصر العربية في مؤشر التنافسية لهذا العام، ونختتم بمجموعة من الملاحظات الأولية.

* مدرس الاقتصاد، معهد التخطيط القومي.

١. مؤشر التنافسية العالمية ٤.٠

ظل التقرير الخاص بالتنافسية العالمية منذ إصداره عام ٢٠٠٤ يرصد أداء الدول في المحاور المختلفة للتنافسية بالاعتماد على مصدرين للبيانات أحدهما استطلاع للرأي يجريه المنتدى من خلال شركاءه في كافة الدول محل الاستطلاع مع المديرين التنفيذيين لكبري الشركات في العالم حول آرائهم في العديد من المجالات مثل التعليم، الصحة، التجارة الخارجية، الأمن، المنافسة في السوق المحلية، المعوقات التي تواجه أداء الأعمال، الخ. هذا بالإضافة الي بعض البيانات التي تصدرها منظمات ومؤسسات أخرى مثل البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي، منظمة السياحة العالمية، وغيرها. وتعتبر نتائج استطلاع الرأي مكوناً رئيسياً في كافة إصدارات المنتدى بشكل عام.

أما عن المنهجية، فيتم حساب مؤشر التنافسية علي أساس درجة الدولة في مجموعة كبيرة من المؤشرات الفرعية التي يتم تجميعها في اثني عشر ركيزة للتنافسية وهي: المؤسسات، البنية التحتية، المناخ الاقتصادي الكلي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة أسواق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور أسواق المال، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تطور الأعمال، الابتكار، ثم يتم تجميعها في ثلاث ركائز أساسية وهي: المتطلبات الأساسية، محفزات الكفاءة، عوامل تطور الأعمال والابتكار. ثم يتم استخدام مجموعة من الأوزان النسبية ثابتة للركائز الاثني عشر ومجموعة من الأوزان النسبية المتباينة للثلاث ركائز الأساسية، وبالتالي يكون مؤشر التنافسية هو متوسط الدرجات في الثلاث ركائز بعد ترجيحهم بالأوزان النسبية.

ويكمن الهدف من استخدام الأوزان النسبية أنها تعكس المراحل التنموية المختلفة التي تمر بها الدول وتتوقف المرحلة التنموية للدولة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي سنويا. ويأخذ المؤشر الدرجة من ١ الأقل تنافسية الي ٧ الأكثر تنافسية. وقد أشار تقرير التنافسية العالمية الصادر العام الماضي الي أن هناك حاجة لتطوير منهجية حساب مؤشر التنافسية بحيث يأخذ في اعتباره كل من:

- **التحديات الجديدة التي تواجه العالم**، وتحديدًا الثورة الصناعية الرابعة ويرصد المؤشرات المرتبطة بجاهزية الدول لها،
- **العوامل التي مكنت بعض الدول من التعافي** من تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بشكل أسرع من دول أخرى، وإضافة متغيرات تعكس مدى احتمالية تعرض النظام المالي في دولة ما للصدمات.
- **دور الابتكار**، حيث إن تعاضد الدور الذي يمكن أن يلعبه الابتكار في أحداث طفرات تنموية وتعددت واتسعت التحديات جعل من الصعوبة تصنيف الدول وفقاً للمراحل التنموية كما كان سابقاً، وإنما قدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية ومرورها في الاستجابة للتحديات ومواجهة الصدمات، أصبح هو المحدد الأكثر واقعية.
- **اعتبارات أخرى تتعلق بزيادة الاعتماد على بيانات كمية** لتتلافى أوجه القصور في التركيز على نتائج استطلاع الرأي، والحاجة لمزيد من المعالجات الأوسع للبيانات المفقودة.
- وقد انعكس ذلك على أسلوب حساب المؤشر، حيث اعتمد حساب مؤشر التنافسية العالمية ٤.٠ على البيانات الإحصائية التي تصدرها منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية بشكل يمثل ضعف الاعتماد على نتائج استطلاع الرأي. كما تم إلغاء المراحل التنموية والأوزان النسبية التي كانت تعكس هذه المراحل، وتم استخدام أوزان نسبية متساوية لكافة ركائز التنافسية الاثني عشر، واستحدث التقرير الأخير أيضاً ركائز جديدة، ومنها اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظام المالي وديناميكية الأعمال، وأعاد تنظيم وترتيب هذه الركائز وتصنيفها في أربع ركائز رئيسية وهي :
- البيئة المواتية
 - رأس المال البشري
 - الأسواق
 - بيئة الابتكار.

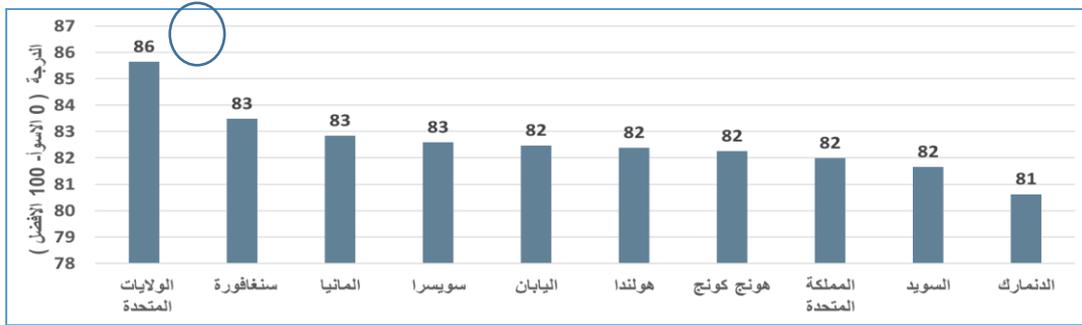
وأصبحت درجة المؤشر تتراوح من ٠ للأقل تنافسية الي ١٠٠ للأعلى تنافسية، ونظرا لتغير المنهجية، وبالتالي صعوبة مقارنة تطور الأداء بالأعوام السابقة، قام المنتدى بتطبيق المنهجية الجديدة على بيانات المؤشر في العام السابق بحيث تكون سنة مرجعية.

٢. أهم نتائج تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ على مستوى العالم

صدر في أكتوبر ٢٠١٨ تقرير التنافسية العالمية الأخير، والذي غطي ١٤٠ دولة واقتصاداً يمثلون تقريبا نحو ٩٩% من الناتج المحلي العالمي و ٩٤% من إجمالي سكان العالم. جاءت الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الأولى عالميا بدرجة ٨٦، وتمكنت ثلاث دول آسيوية من أن تصبح ضمن أفضل عشرة اقتصادات على مستوى العالم وهي سنغافورة واليابان وهونج كونج كما يتضح من الشكل (١).

شكل رقم (١)

أفضل ١٠ اقتصاد على مستوى العالم من حيث التنافسية



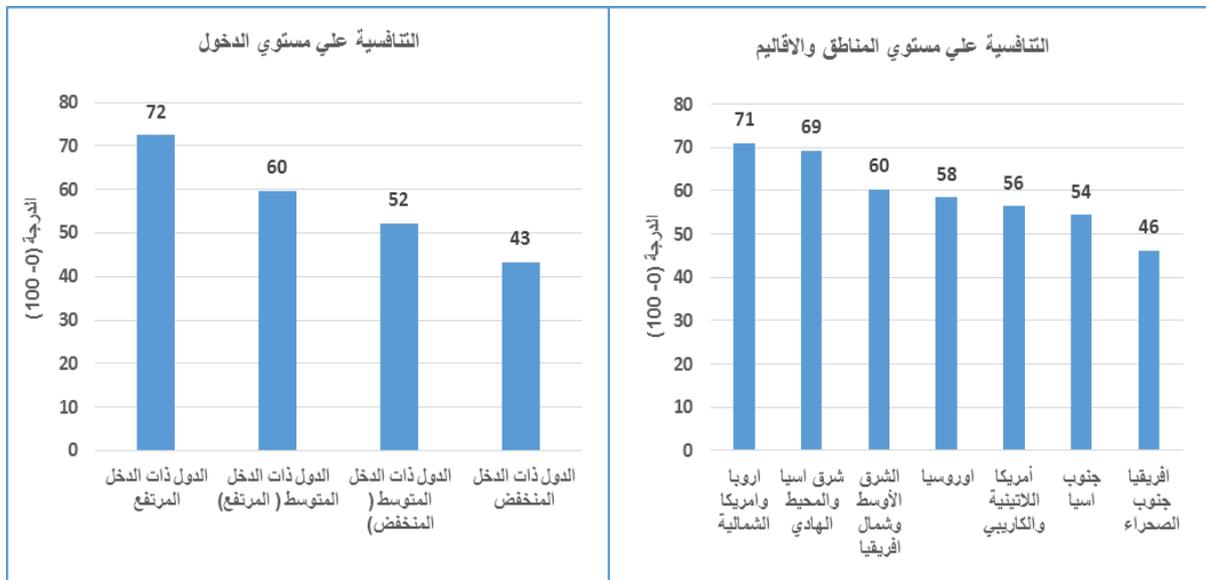
Source: World Economic Forum, (2018).The Global Competitiveness Report 2018.Geneva.

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر أكثر دول العالم تنافسية، إلا أن درجتها تقل عن ١٠٠ مما يشير الي أنه مازال هناك مدي يمكن العمل فيه علي زيادة التنافسية.

كما يتضح من الشكل رقم (٢) أن هناك تفاوتاً ما بين الأقاليم والمناطق المختلفة في درجة تنافسيتها، حيث جاءت أوروبا وأمريكا الشمالية في مقدمة المناطق الأكثر تنافسية، يليها شرق آسيا والمحيط الهادي ثم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتأتي أفريقيا جنوب الصحراء في أدنى مراتب التنافسية على مستوى العالم.

شكل (٢)

التباين بين المناطق والأقاليم وكذلك على مستوى الدخل في درجة التنافسية



Source: World Economic Forum, (2018).The Global Competitiveness Report 2018.Geneva.

وعلى مستوى مجموعة دول البريكس (BRICS) تعتبر الصين هي الأكثر تنافسية حيث حصلت على ٧٢.٦ درجة واحتلت الرتبة ال ٢٨ يليها روسيا. وكذلك يلاحظ من الشكل السابق أن هناك تفاوتات في أداء الدول ذات الدخل المختلفة وفقاً لبيانات متوسط مؤشر التنافسية حيث جاءت الدول ذات الدخل المرتفع في مقدمة الاقتصادات الأكثر تنافسية، يليها الدول ذات الدخل المتوسط (مرتفع)، وأخيراً، تأتي الدول ذات الدخل المنخفض في المراتب الأقل تنافسية.

ويجدر بنا الإشارة الي أن هناك تفاوتات بينية داخل كل منطقة وإقليم، فاحتلال أوروبا مراكز متقدمة من حيث التنافسية لا يعني اطلاقا أن كافة اقتصاداتها ذات تنافسية مرتفعة فهناك دول أوروبية أداؤها أفضل كثيرا من دول أوروبية أخرى. وتعتبر ألمانيا خير مثال علي ذلك حيث جاءت في المرتبة الثالثة على مستوي العالم بدرجة ٨٢.٨ وهي أعلى بنحو ٢٠ نقطة عن اليونان التي جاءت في المرتبة ال ٥٧ بدرجة ٦٢.١ ، وهكذا بالنسبة لكافة المناطق وعلى مستويات الدخل المختلفة.

وأخيرا، وإذا رصدنا المصدر الرئيسي للتباين ما بين درجة أفضل وأسوأ اقتصاد سواء على مستوي المناطق والأقاليم أو على مستوي الدخل، يتضح أن الركيزة الخاصة برأس المال البشري هي المحدد الرئيسي لتفاوت التنافسية يليها بيئة الأعمال المواتية ثم بيئة الابتكار وأخيرا الأسواق.

٣. أهم الرسائل العالمية التي تضمنها التقرير

- في ضوء ما رصده التقرير من تفاوت أداء الدول في المحاور المختلفة للتنافسية خلص التقرير الي مجموعة من الاستنتاجات الهامة على المستوي العالمي وهي:
- التنافسية ليست مباراة صفرية ما بين دول العالم بعضها البعض، وإنما هي هدف يمكن تحقيقه لكل الدول في نفس الوقت.
 - هناك تفاوتات كبيرة بين تنافسية دول العالم، وهناك مخاطر من استمرار واتساع تلك التفاوتات.
 - فرص في ظل الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز تنافسية كافة الاقتصادات، حيث أن تعقد أولويات السياسات التي تفرضها المستجدات المختلفة، خاصة التقنية، جعلت لا مجال لتصنيف الدول الي مراحل تنموية، ولا مجال لإعطاء الركائز أوزانا نسبية مختلفة، فكافة الركائز هامة لكل الدول من مختلف المراحل التنموية.
 - تباين الشروط التي تمكن الدول من الاستفادة من التطورات التكنولوجية، حيث إن الأسباب الحقيقية وراء ضعف النمو وعدم القدرة على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها التكنولوجيا،

مرتبطة بعوامل قديمة مثل نوعية المؤسسات، المهارات، البنية التحتية، وبالتالي ركائز التنافسية مكاملة لبعضها البعض وليست بدائل عن بعضها البعض.

- تعزيز الابتكار يتطلب استراتيجيات شاملة، وأن معظم الاقتصادات لم تتمكن من تحقيقها حتى الآن، لذا تبذل الحكومات جهوداً لفهم الابتكار وآليات تعزيزه.

- القدرة على تجنب الصدمات والتعامل معها مرتبط بتقوية ركائز التنافسية؛ فالاقتصادات ذات القدرة التنافسية الأعلى نجحت في تخطي الأزمات بشكل أسرع من الاقتصادات الأقل تنافسية.

- تحقيق المساواة والاستدامة والنمو يحتاج إلى قيادة استباقية بعيدة النظر، وإلى رؤية استراتيجية.

- هناك مواصفات ومتطلبات للاقتصادات التي يمكنها الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها المستجدات العالمية، وأبرز تلك المواصفات والمتطلبات ما يلي:

• أن تكون مرنة، وأن تتمكن من وضع آليات اقتصادية لمنع الأزمات المالية أو تضخم البطالة، وتحسين قدرات الاستجابة للصدمات الخارجية.

• تعتنق التغيير بدلاً من مقاومته، ينبغي أن تكون الشركات وصانعي السياسات العامة والعاملين قادرين على التكيف بسرعة مع طريقة عملهم، والاستفادة من الفرص المتاحة لإنتاج السلع أو تقديم الخدمات بطرق جديدة ومبتكرة بصورة مستمرة.

• تحفيز الابتكار على جميع المستويات، وأن يسهم جميع أصحاب المصلحة في خلق أفضل الظروف لظهور الأفكار الجديدة وتحسين فرص تحويلها إلى منتجات ونماذج وخدمات.

• اعتماد منهج للتنمية الاقتصادية يكون محوره الانسان، وهذا يعني الاعتراف بأن رأس المال البشري ضروري لتوليد الرخاء، وأن أي سياسة تؤثر سلباً على إمكانات العوامل البشرية ستحد من النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، سيتعين على صناعات السياسات ضمان أن سرعة التغيير وإدخال تكنولوجيات جديدة ستترجم في النهاية إلى ظروف معيشية أفضل للبشر.

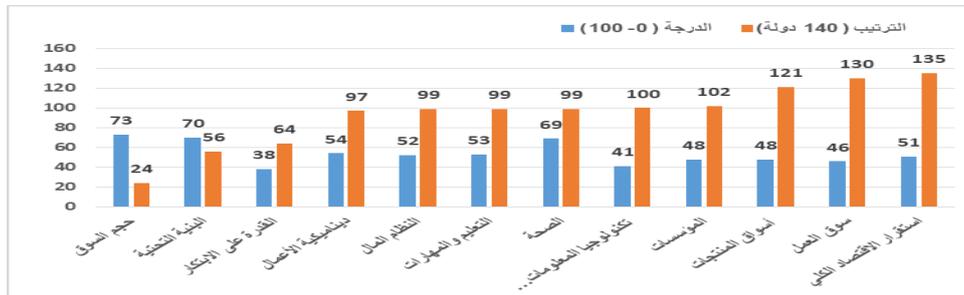
٤. أداء جمهورية مصر العربية في مؤشر التنافسية العالمية ٤.٠

يعتبر المركز المصري للدراسات الاقتصادية هو الشريك الوطني للمنتدى الاقتصادي العالمي، ويقوم المركز بإجراء استطلاع رأي المديرين التنفيذيين لنحو ١٠٠ شركة يتم اختيارهم بما يراعي تمثيل القطاعات الاقتصادية المختلفة والاحجام المختلفة للمنشآت، والتوزيع الجغرافي. وقد جاءت مصر في المرتبة ال ٩٤ من ١٤٠ دولة على مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ بدرجة ٥٣.٦ مقابل ٥٣.٢ عام ٢٠١٧ وبالتالي حققت تقدماً بنحو ٠.٤ في الدرجة. وعلى مستوى الركائز الاثني عشر حققت مصر أداء جيداً في ركيزة حجم السوق والبنية التحتية كما يتضح من الشكل (٣). ويعكس ذلك الجهود الإصلاحية التي بدأتها مصر منذ ما يزيد عن عامين خاصة في مجال البنية التحتية من شبكات طرق ومشروعات للطاقة وزيادة كفاءة شبكات توزيع ونقل الكهرباء، وغيرها.

ويعرض التقرير بمزيد من التفصيل درجة ورتبة مصر في كافة الركائز الاثني عشر للتنافسية وكذلك على مستوى المؤشرات الفرعية التي تندرج تحت هذه الركائز. وبهدف تيسير قراءة أداء مصر في المؤشرات الفرعية، قامت الباحثة بتصنيف أداء مصر في المؤشرات الفرعية في مصفوفة تبين المؤشرات التي شهدت أداءً جيداً (٧٠ فيما فوق) ، وتلك التي شهدت أداءً متوسطاً (٥٠ - أقل من ٧٠) ، وأخيراً المؤشرات التي شهدت أداءً سيئاً (أقل من ٥٠) كما يتضح من مصفوفة أداء مصر في مؤشرات التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨ الواردة في نهاية العرض.

شكل رقم (٣)

أداء مصر في ركائز التنافسية عام ٢٠١٨

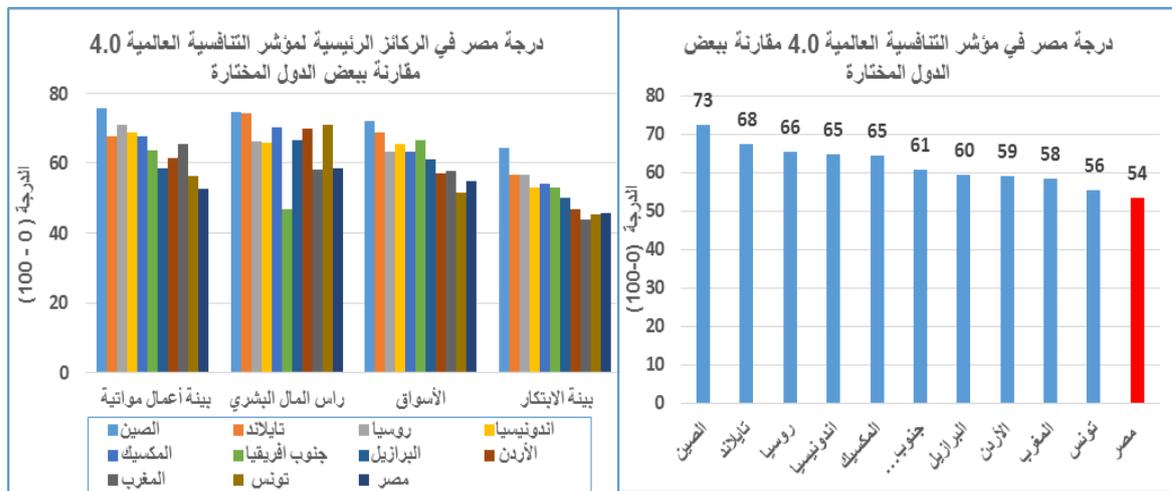


Source: World Economic Forum, (2018).The Global Competitiveness Report 2018.Geneva.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في بعض المؤشرات الفرعية التي تضمنها مؤشر التنافسية العالمية ٤.٠ إلا أن مصر ما زالت أقل تنافسية من دول في نفس مرحلتها التنموية، ومنها بعض الدول العربية كما يتضح من الشكل (٤).

شكل رقم (٤)

أداء مصر في مؤشر التنافسية العالمية ٤.٠ مقارنة ببعض الدول المختارة



– Source: World Economic Forum, (2018).The Global Competitiveness Report 2018.Geneva.

٥. ملاحظات أولية

في إطار العرض الموجز الذي تم تقديمه حول تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨، نورد فيما يلي مجموعة من الملاحظات الأولية التي رصدتها الباحثة وترى أنها تستحق الاهتمام والتناول منها ما هو مرتبط بمؤشر التنافسية ٤.٠، ومنها ما هو مرتبط بما رصدته التقرير بالنسبة لأداء مصر في المحاور والمؤشرات الفرعية المختلفة الخاصة بالتنافسية.

٥-١. ملاحظات خاصة بمؤشر التنافسية ٤.٠

- التغييرات التي شهدتها المنهجية تعكس المستجدات التي يواجهها العالم المتقدم منه والنامي على حد سواء لذا فالأكثر تنافسية سيكون هو الأقدر على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة، ومن ثم يتمكن من تطويع الابتكار والتطور التكنولوجي لزيادة النمو ورفاهة الافراد.
- طالما هناك مستجدات يتوقع أن يواكبها بصورة مستمرة تعديل المنهجية الخاصة بالمؤشر للتعامل مع تلك المستجدات، وهو الأمر الذي يساهم في تطوير المنهجية بصورة مستمرة.
- ينبغي توخي الحذر عند تحليل هذا المؤشر وغيره من المؤشرات التي تقوم منهجياتها على استطلاعات الرأي لعينة غير ممثلة وبالتالي يشوبها الافتقار الي الدقة والموضوعية خاصة اذا كانت الأسئلة تخصصية وبالتالي تعتمد بشكل كبير على مستوى الوعي ومدى اتاحة المعلومات للمبحوث. ولا يعني هذا الحذر التجاهل وانكار كل النتائج والمؤشرات لكن ينبغي وضع الأمور في نصابها، دون مبالغة في دلالات متابعة الدرجات والترتيب.
- المؤشر مع وجود تحفظات على منهجيته واغفاله للعديد من العوامل الأخرى المرتبطة بالتنافسية، مثل جانب الطلب والاعتبارات البيئية والاجتماعية، ونقاط الضعف المرتبطة بالعينة، وأسئلة استطلاع الرأي، يمكن الاستفادة من الرسائل التي أوردتها بشكل عام، فيما يتعلق بالتنافسية والاعتبارات التي ينبغي توافرها للاستفادة من الفرص التي تتزامن مع التحديات التي يواجهها العالم.
- ما يقدمه التقرير من مقارنات هي في واقع الامر مقارنات استرشادية بهدف رصد أفضل الممارسات ونقاط القوة والضعف على مستوى مختلف المحاور.

٥-٢. ملاحظات خاصة بأداء مصر في محاور التنافسية ومؤشراتها

- يدفعا العرض السابق لأداء مصر في محاور ومؤشرات التنافسية الي تساؤلين جديرين بالاهتمام وهما:
- هل يتناسب أداء مصر مع رؤيتها التنموية ٢٠٣٠ والتي تطمح فيها لأن تكون ضمن أكبر ثلاثون اقتصادا على مستوى العالم؟

• هل يتسق وضع مصر على المؤشر مع قدراتها وإمكاناتها المادية والبشرية؟ وهل بقاء مصر علي وضعها خيارا متاحا في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية من جانب، وفي ظل سباق الدول نحو زيادة تنافسيتها من جانب آخر؟

- بالرغم من تغير المنهجية، إلا أن ما تم رصده من نقاط ضعف تواجه مصر هي غالبا نفس نقاط الضعف التي تعاني منها وتم رصدها منذ اصدار التقرير الأول للتنافسية عام ٢٠٠٤، وقد أشارت الي بعض منها نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧، كما اتسقت مع ما ورد في تقارير أخري محلية ودولية^١ ترصد أداء قطاع الأعمال الخاص وتوجهاته. ويتسق أيضا مع ما نشهده من ضعف استجابة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة، وأداء القطاع الخاص للجهود الإصلاحية الكبيرة التي بذلت من أجل تهيئة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

- يمكن ارجاع جزء من هذه التأثيرات لتحديات خارجية متعددة ومنها ارتفاع عدم التأكد، تباطؤ النمو العالمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية، ارتفاع أسعار النفط، الحروب التجارية ما بين الولايات المتحدة والصين، اضطرابات في الاقتصاديات الناشئة، ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وغيرها.

- لا يمكن اغفال أن هناك تحديات محلية قديمة ومتركمة تواجه القطاع الخاص والمستثمرين مثل عدم استقرار السياسات، والبيروقراطية وعدم كفاءة الجهاز الإداري للدولة وضعف المستوي المهاري للعمالة وصعوبة الحصول علي الأراضي، ومشاكل التمويل والضرائب و ضعف حماية الملكية الفكرية..... وغيرها.

- إن ما يواجه الاقتصاد المصري من تحديات داخلية وخارجية قد تعرقله عن تحقيق أهدافه التنموية يستدعي مراجعة السياسات وإعادة النظر في الأولويات، وترجمتها الي سياسات وخطط عمل واضحة، بأدوار محددة لكل جهة، ومؤشرات لمتابعة أدائها. ويتطلب هذا البدء في ثورة

^١ منها مؤشر مديري المشتريات Purchasing Managers' Index الذي يصدر شهريا عن بنك الإمارات دبي الوطني ويعرض نتائج استطلاع

رأي لنحو ٤٥٠ شركة في مجالات مختلفة ويُقيم توجهات الشركات فيما يتعلق بالطلبات الجديدة، والإنتاج، والتشغيل، والمخزون. وكذلك مؤشر بارومتر الأعمال الذي يصدره المركز المصري للدراسات الاقتصادية دوريا. ويرصد أداء ١٢٦ شركة قطاع خاص من قطاعات واحجام مختلفة فيما يتعلق الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور والتوظيف، والاستثمار وكذلك توقعات خلال الربع القادم بشأن نفس المتغيرات.

إصلاحية على الجانب غير المالي وتحديد التشريعي والمؤسسي، وتنمية الموارد البشرية والتي ربما يؤدي تأخرنا فيها الي تآكل ما تم إنجازه من اصلاحات.

مصفوفة أداء مصر في مؤشرات التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨

أداء سيء (أقل من ٥٠)	أداء متوسط (٥٠-٧٠)	أداء جيد (٧٠ فيما فوق)	الركيزة
المؤشر الفرعي	المؤشر الفرعي	المؤشر الفرعي	
التوجه المستقبلي للحكومة	استقلال القضاء	معدل جرائم القتل (١٠٠٠٠٠٠ من السكان)	المؤسسات
القواعد التنظيمية الحاكمة لتضارب المصالح	موثوقية خدمات الشرطة	تكلفة تتحملها الأعمال نتيجة الجريمة المنظمة	
كفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات	أدارة حقوق المساهمين		
كفاءة الإطار القانوني في تطبيق القواعد التنظيمية الصعبة	قوة معايير التدقيق والمحاسبة		
رأس المال الاجتماعي	حقوق الملكية		
حرية الصحافة	المشاركة الإلكترونية		
نسبة حوادث الإرهاب			
شفافية الموازنة العامة			
حماية حقوق الملكية الفكرية			
عبء التنظيم الحكومي			
الفساد			
جودة إدارة الأراضي			
كفاءة خدمات القطارات	كفاءة خدمات النقل الجوي	الحصول على الكهرباء (% من السكان)	البنية التحتية
كثافة السكك الحديدية (كم طرق/ كم ٢)	موثوقية إمدادات المياه	جودة الكهرباء	
	مؤشر قوة الاتصال لدى المطارات	التعرض لمياه شرب غير آمنة (% السكان)	

	جودة شبكة الطرق	كفاءة خدمات الموانئ البحرية جودة البنية التحتية للطرق الاتصال بشبكات الشحن الدولية
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	اشتراكات الهاتف المحمول (لكل ١٠٠ من السكان)	مستخدمي الإنترنت (% من السكان) اشتراكات الإنترنت البرود باند الثابت (لكل ١٠٠ من السكان)
استقرار الاقتصاد الكلي	معدل التضخم (% التغير السنوي)	ديناميكيات الديون
الصحة	العمر المتوقع للفرد في صحة جيدة	
التعليم والمهارات	الفترة المتوقع أن يقضيها الفرد في المدرسة (سنوات) نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الأساسي المهارات الرقمية بين السكان النشطين متوسط سنوات الدراسة (سنوات)	سهولة العثور على الموظفين المهرة مدى تدريب الموظفين جودة التدريب المهني مهارات الخريجين التفكير النقدي في التدريس
أسواق المنتجات	المنافسة في الخدمات تعقيد التعريف الجمركية انتشار الحواجز غير الجمركية	مدى هيمنة السوق الانفتاح التجاري للخدمات التأثير المشوه للضرائب والدعم على المنافسة كفاءة التخليص الجمركي عند الحدود الجمارك (نسبة من الرسوم)
سوق العمل	معدل ضريبة كسب العمل (%) المرونة في تحديد الأجور حقوق العمال التعاون في العلاقات بين أصحاب العمل والعمالة حركة العمالة الداخلية الاعتماد على الإدارة المهنية	الانتاجية والأجور سهولة توظيف العمالة الأجنبية تكلفة الفصل من العمل (أسابيع من المرتب) سياسات سوق العمل النشطة مشاركة الإناث في قوة العمل (نسبة)

	ممارسات توظيف وفصل الموظفين		
تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة توافر رأس المال المخاطر الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (%) الناتج المحلي الاجمالي) القيمة السوقية (%) الناتج المحلي الاجمالي) أقساط التأمين (%) الناتج المحلي الإجمالي)		نسبة رأس المال التنظيمي للبنوك القروض غير المنتظمة (%) من إجمالي القروض) الفجوة الائتمانية (%) سلامة البنوك	النظام المالي
الرغبة في تفويض السلطة التعامل مع مخاطر زيادة الأعمال الشركات التي تتبنى أفكار هدامة معدل التعافي من التعسر المالي (سنت/ دولار)	نمو الشركات المبتكرة الإطار التنظيمي للتعسر المالي	تكلفة بدء العمل التجاري (%) من الناتج القومي الإجمالي) الوقت المستغرق لبدء النشاط التجاري (أيام)	ديناميكية الاعمال
التعاون بين الأطراف المعنية المتعددة مدى تعقيد قرارات المشتريين الإتفاق على البحث والتطوير (%) الناتج المحلي الاجمالي) جودة المؤسسات البحثية (مؤشر) طلبات الحصول على براءات الاختراع (تطبيق / مليون من السكان) الاختراعات الدولية المشتركة (تطبيق / مليون من السكان)	حالة تطوير التجمعات Cluster طلبات الحصول على العلامات التجارية(تطبيق / مليون من السكان)	المنشورات العلمية (H index) تنوع القوى العاملة	القدرة علي الابتكار

Source: World Economic Forum, (2018).The Global Competitiveness Report 2018.Geneva.